الثورة
www.althawranews.net
الأربعاء 28 ربيع أول 1435هـ 29 يناير 2014م العدد 17968
Wednesday : 28 Rabea Awal 1435 - 29 January - Jssue No. 17968

اطلع على جهود "اللجنة الرئاسية" لاحلال السلام في صعدة

رئيس الجمهورية: السلام والاستقرار مطلب الجميع ومخرجات الحوار تؤسس لدولة العدالة والمساواة

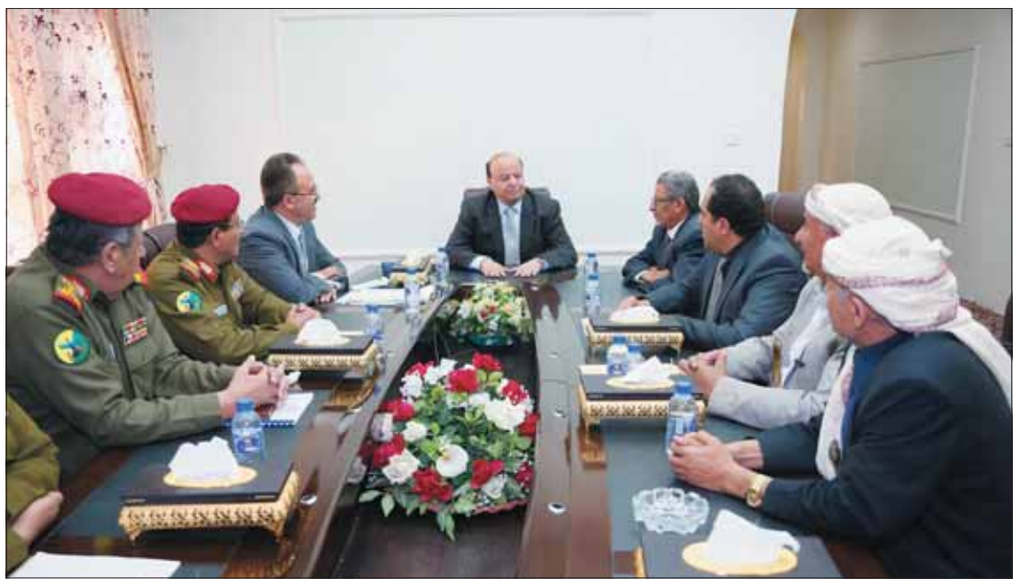

صنعاء/ سبأ

استقبل الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي- رئيس الجمهورية أمس اللجنة الرئاسية المكلفة بحل قضية صعدة برئاسة أمين العاصمة ،رئيس اللجنة عبدالقادر هلال.

وفي اللقاء رحب الأخ الرئيس برئيس وأعضاء اللجنة ..مثمنا جهودهم التي قاموا بها لحقن الدماء وإحلال السلام والوئام بين أبناء المنطقة والذي يؤسس لمستقبل جديد وتفويت الفرصة لتداعيات كبيرة وخطيرة .

وأكد رئيس الجمهورية أن السلام هو مطلب الجميع خاصة واليمن اليوم يشهد واقعا جديدا من خلال تأسيس الدولة اليمنية الحديثة المبنية على العدالة والمساواة والتي تكفل حقوق جميع أبناء الوطن وهذا ما أكدت عليه مخرجات الحوار الوطني الذي يعد نتاجا لحوار دام عشرة أشهر بمشاركة كل القوى والمكونات الوطنية للخروج برؤية جديدة لبناء اليمن الاتحادي الجديد وبما يحفظ أمنه ووحدته واستقراره .

وفي اللقاء قدم رئيس وأعضاء اللجنة شرحا وافيا للأخ الرئيس عن أعمال اللجنة خلال الفترة الماضية لوقف تداعيات الحرب في صعدة وإحلال السلام بين الأطراف المتنازعة .

وعبروا عن تهانيهم للأخ الرئيس بنجاح أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، مشيدين بجهوده في الوصول إلى اللحظة التاريخية والنجاح المشهود الذي سينقل معه اليمن إلى مرحلة هامة وتاريخية تؤسس لدولة يمنية حديثة تشارك فيها كل الأطياف ومكونات المجتمع لبناء مستقبل اليمن الجديد بعيدا عن لغة السلاح والتمترس والمعاناة التي خلفت معها كثيرا من المآسي .

وثمنوا جهود الأخ الرئيس في إحلال السلام في صعدة ودماج ومختلف مناطق النزاع ناقلين انعكاسات وسرور المواطنين في تلك المناطق لطي صفحة قاتمة إلى غير رجعة ..مشيدين بتعاون الجميع في هذا الإطار .

استقبل وفد منظمة هيومن رايتس ووتش

الرئيس: دستور اليمن الجديد سيتضمن مبادئ وأسساً هامة لحماية الحقوق والحريات

سارة وتسون: اليمن قدمت نموذجاً متميزاً في حل الخلافات

صنعاء /سبأ

استقبل الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية أمس وفد منظمة هيومن رايتس ووتش برئاسة الممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة سارة لي وتسون.

وجرى في اللقاء مناقشة التطورات التي تشهدها اليمن المتصلة بحقوق الإنسان والعدالة وأوضاع حقوق الإنسان وما تبذله الدولة والحكومة من جهود لمعالجة هذه القضايا وفقاً لما أكدت عليه وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والتي تعد نموذجا فريداً وتأسيساً لمرحلة جديدة تسودها العدالة والمساواة بين كافة المواطنين في إطار دولة اتحادية عادلة تحافظ على وحدة وامن واستقرار اليمن..

وفي اللقاء أكد الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي اهتمام اليمن بقضايا حقوق الانسان.. لافتاً إلى أن الدستور الجديد سيتضمن مبادئ وأسس هامة لحماية الحقوق والحريات لكافة المواطنين.

وتطرق الأخ الرئيس إلى ما شهدته اليمن خلال الفترة الماضية والمعاناة الكبيرة جراء الأزمة وتداعيات الحرب على الإرهاب واستقبال اللاجئين مما شكل أعباء إضافية على الموارد..مؤكداً أن واجب اليمن الإنساني والأخلاقي يحتم عليها القيام بواجبها تجاه اللاجئين.

وأشار إلى أن اليمن ستشهد خلال المرحلة القادمة تشكيل لجنة لصياغة الدستور الجديد ونزول أعضاء مؤتمر الحوار إلى المحافظات والمديريات لشرح وبلورة وثيقة مخرجات الحوار الوطني لكافة الناس حتى يسهل استيعابها والتصويت على الدستور الجديد والاستفتاء عليه.

وقال: "إن اليمن تواجه تحديات اقتصادية كبيرة وتزايد للبطالة في أوساط الشباب ولكننا رغم ذلك استطعنا التغلب على الكثير من الصعوبات من خلال انتهاج طريق الحوار لحل المشكلات والقضايا باعتباره قيمة إنسانية وحضارية جنب اليمن مآلات خطيرة ".

من جانبها هنأت الممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة الرئيس على نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل..مشيرة إلى أن اليمن قدمت نموذجاً متميزاً في حل ومعالجة القضايا باعتبار أمن واستقرار اليمن مصلحة ليس لليمنيين فحسب بل للمنطقة والعالم.

وأشادت بجهود الرئيس عبدربه منصور هادي وحكمته في قيادة اليمن في هذه الظروف الصعبة والاستثنائية.

وأشارت إلى أن مكتب المنظمة في اليمن يعمل بصورة جيدة منذ افتتاحه.. موضحة أنها عقدت مؤتمراً صحفياً في اليمن تناولت فيه مختلف المواضيع والقضايا بكل شفافية.

حضر اللقاء الباحثة الخاصة باليمن في المنظمة بلقيس ويلي مساعد باحث أسامة الفقيه ومدير مكتب وزيرة حقوق الإنسان فؤاد الغفاري.

الرئيس يعزي عباس الإرياني في وفاة نجله

صنعاء / سبأ

بعث الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية برقية عزاء ومواساة إلى عباس محمد الارياني، وذلك في وفاة نجله الشاب سهيل الذي انتقل إلى رحمة الله اثر مرض عضال ألم به.

وعبر الأخ الرئيس في برقيته عن بالغ الأسى والأسف وصادق العزاء والمواساة لهذا المصاب مبتهلا للمولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وإن يلهم أهله وذويه وجميع أصدقائه ومحبيه الصبر والسلوان (إنا لله وإنا إليه راجعون).

وزير الإعلام يبحث مع السفير الفرنسي تعزيز التعاون الإعلامي بين البلدين

صنعاء/سبأ

بحث وزير الإعلام علي أحمد العمراني أمس مع سفير جمهورية فرنسا لدى اليمن فرانك جله أوجه التعاون وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين.

كما جرى في اللقاء بحث جوانب التعاون في مجالي تبادل البرامج والتدريب والتأهيل في المجال الإعلامي.

وفي اللقاء أكد وزير الإعلام عمق العلاقات بين اليمن وفرنسا، مؤكدا أهمية تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات.

ولفت إلى أن نجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل كان نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلها رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي، مثمنا دور كافة الأشقاء والأصدقاء لوقوفهم إلى جانب اليمن وإخراجه إلى بر الأمان.

ورحب الوزير العمراني بإعادة بث إذاعة مونت كارلو الدولية في اليمن وأهمية ذلك في تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون الإعلامي بين البلدين،

من جانبه نوه السفير الفرنسي بنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل، معتبرا أن ذلك النجاح ثمرة للوفاق والتوافق والدعم الدولي لليمن.

اعتبرها تضليلاً وتغطية على فساد النظام السابق

مصدر مسؤول يفند بالأرقام التصريحات المضللة حول أداء الحكومة في الجانب الاقتصادي

صنعاء / سبأ

استنكر مصدر مسؤول في رئاسة مجلس الوزراء ، استمراء بعض رموز النظام السابق التصريحات المضللة حول أداء حكومة الوفاق الوطني، واتهامها بالفشل، في الوقت الذي تؤكد فيه المؤشرات العامة وخاصة تلك المرتبطة بالأداء الاقتصادي، تحقيق الحكومة لإنجازات ملموسة أدت مجتمعة إلى الاستقرار الاقتصادي الذي يشهده البلد منذ تشكيل الحكومة، رغم التحديات والظرف الاستثنائي الذي واجهها على مدى العامين الماضيين.

وفند المصدر بالأرقام مجمل تلك التصريحات التي تهدف بدرجة أساسية إلى مواجهة عملية التغيير التي اختطها اليمنيون منذ عام ٢٠١١م ، والتغطية على الفساد الذي كان احد العناوين البارزة للنظام السابق، بإسقاطه على المرحلة الراهنة.

وأورد المصدر بهذا الخصوص مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تمكنت الحكومة من تحقيقها ، والتي تناقض الأراجيف الباطلة التي يثيرها رموز النظام السابق بشأن اداء حكومة الوفاق.. موضحاً بهذا الخصوص أهمية إدراك الجميع لوضع الدولة شبه المنهار في مختلف المجالات، والذي تسلمت فيه الحكومة الحالية زمام المسؤولية لإخراج البلد من ذلك الوضع المزري.

وقال المصدر: "لقد أولت الحكومة عناية خاصة للأوضاع الاقتصادية لما تمثله من أهمية في استمرار الدولة بوظائفها الأساسية وكذا لانعكاساتها المباشرة على حياة المواطنين".

وبين بهذا الشأن قدرة حكومة الوفاق الوطني على تجاوز حالة الركود القائمة في الاقتصاد ليتحول من معدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (سالب 12.77%) عام ٢٠١١ م إلى معدل نمو موجب وصل إلى نحو (2.02%) عام ٢٠١٢ م ويتوقع ارتفاعه عام ٢٠١٣ م إلى نحو (5.4%).

ولفت الى استمرار تراجع معدل التضخم على ضوء أداء الحكومة الحالية من 19.3% عام ٢٠١١ م إلى 10.1 % عام ٢٠١٢م، ويتوقع انخفاضه إلى 9 % عام ٢٠١٣م.. منوها بالآثار الإيجابية لانخفاض معدلات التضخم على الاستقرار المعيشي وتحسن القدرة الشرائية للمواطنين ،الى جانب الحد من التراجع المضطرد والمتزايد في مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

وأشار الى أن النجاح الذي حققته الحكومة في كبح معدلات التضخم وتسجيله تراجعاً مستمراً ، أسهم في قدرة الحكومة على الحفاظ على ثبات أسعار الصرف للعملة الوطنية عند مستوى ثابت لا يتجاوز حاجز ٢١٥ ريالاً للدولار الواحد، وللعام الثالث على التوالي رغم الاضطرابات الأمنية ، مما يعكس كفاءة إدارة السياسة الاقتصادية الكلية عامة والنقدية على وجه الخصوص ..مذكرا بان حكومة الوفاق الوطني وعندما باشرت أعمالها نهاية عام ٢٠١١م كان سعر صرف الدولار يقارب ٢٥٠ ريالاً ، ووسط مؤشر تضخم عال يقارب الـ٢٠ %.

مؤكداً أنه وانعكاسا لتلك السياسة النقدية الراشدة التي اتبعتها الحكومة وتراجع معدل التضخم ، فإن ذلك شجع البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة من ٢٣ % إلى اقل من ١٦%، بهدف المساعدة في إنعاش الاقتصاد الوطني، فضلا عن الآثار الإيجابية لذلك في خفض معدلات الدين العام الداخلي.

وأشار الى نجاح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي انتهجتها الحكومة ، والذي تجلى في ارتفاع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي مع نهاية العام ٢٠١٣م الى 5,3 مليار دولار ، مقارنة بـ4,5 مليار عام ٢٠١١م ، رغم تراجع حجم الصادرات النفطية جراء تراجع حجم الإنتاج وكذا الاستمرار في أعمال التفجير لأنبوب النفط الناقل للنفط والتي وصلت حجم الخسائر جراء ذلك إلى ما يقارب 280 مليار ريال خلال العام الماضي فقط، الأمر الذي دفع بالحكومة لصرف 3 مليارات دولار لشراء مشتقات نفطية لتغطية احتياجات السوق المحلية في 2013م، و 2,6 مليار دولار عام ٢٠١٢م.

ولفت المصدر الى القفزة التي تم تحقيقها في تحسين مستوى تحصيل الإيرادات الضريبية والجمركية وذلك كانعكاس للإجراءات السليمة التي اعتمدتها الحكومة .. مشيراً الى ان البيانات الخاصة بهذين الوعاءين الضريبيين توضح أن إجمالي إيراداتهما وصل خلال العام الماضي الى ٦٢٨ مليار اً و٣٤٩ مليون ريال مقارنة بمبلغ ٤٥٤ مليار اً و ٦٦٧ مليون ريال تم تحصيله في عام ٢٠١٠ م ،هذا في الوقت الذي قدرا فيه ربط مصلحتي الضرائب والجمارك للعام الجاري ٢٠١٤ م بمبلغ ٧٥٨ مليار ا و ٣٦٦ مليون ريال .

وأكد أن إطلاق الاتهامات جزافا وتكرار الصاق تهمة الفشل بحكومة الوفاق الوطني، لا تعبر إلا عن النزعة الانتقامية لمن يروجونها ومحاولة إسقاط وتغطية على فشلهم السابق من خلال نشر معلومات مضللة لا تستند إلى أية بيانات أو إحصاءات..موضحا أن هذه الأرقام هي الدليل الدامغ لدحض الحجج الواهية التي يحاول هؤلاء الموتورون ترويجها.

ولفت المصدر إلى أن الذين يتبجحون بان أوضاع البلد من سيئ إلى أسوأ ، يحاولون التغاضي أو تناسي الظروف المالية الصعبة التي مرت بها الحكومة وخاصة خلال العام المنصرم، وذلك كنتاج لتراجع عائدات النفط والذي يمثل المورد الرئيس للبلاد ، من ٧ مليارات و٦٦٠ مليون دولار عام ٢٠١٠ م ، إلى ٤ مليارات و ٥٩٨ مليون دولار عام ٢٠١٣ ،اي بفجوة مالية وقدرها ٣ مليارات و٧٨ مليون دولار .

وأشار إلى التحديات الكبيرة والحرجة والظروف الاستثنائية المعقدة التي تسلمت فيها حكومة الوفاق الوطني مهامها، نتيجة للأحداث التي شهدتها بلادنا في عام 2011م، وأهمها تدهور الأوضاع الأمنية والأزمة الخانقة للمشتقات النفطية في السوق المحلية والشلل شبه التام في الإدارة العامة وتوقف الأجهزة والمؤسسات الحكومية عن أدائها، وتصاعد عمليات تنظيم القاعدة وتنفيذ العديد من الأعمال الإرهابية فضلاً عن الانقطاع المستمر والمتكرر للخدمات العامة من الطاقة الكهربائية وإمدادات المياه وغيرها، إلى جانب التحديات والمعيقات الأخرى في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتراكمة والموروثة عن الفترة السابقة والتي كانت من التحديات القاهرة والمركبة أمام الحكومة وامتحان لقدرتها على القيام بأداء استثنائي للتعامل مع هذه التحديات..مؤكدا أن ذلك لم يثن الحكومة عن القيام بواجبها الوطني والأخلاقي والإنساني في التعامل بمسؤولية مع هذه التحديات وتطبيع الأوضاع، ليس من خلال إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأحداث فقط، بل تحقيق مؤشرات أداء جيد تجاوزت التوقعات رغم الظروف والعوامل الموضوعية والمفتعلة.

تسلم نسخة من أوراق اعتماد ممثل منظمة "الفاو":

وزير الخارجية يبحث مع السفيرة البريطانية آفاق التعاون المشترك

صنعاء/ سبأ

بحث وزير الخارجية الدكتور أبو بكر عبد الله القربي أمس بصنعاء مع سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن جين ماريوت مستجدات العملية السياسية الجارية في اليمن واختتام مؤتمر الحوار الوطني الشامل والجهود الرامية للشروع بتنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والمشتملة على صياغة الدستور والاستفتاء عليه وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

و عبر الوزير القربي عن تقدير الحكومة للدعم المستمر الذي تحظى به من الأصدقاء في المملكة المتحدة ..معرباً عن تطلع بلادنا لمزيد من تطوير العلاقات الثنائية وتعزيزها في كافة المجالات.

من جانبها أشادت السفيرة ماريوت بالنجاح الذي شهده اختتام مؤتمر الحوار الوطني و نجاح اليمن في تقديم نموذج يحتذى .

وأكدت استمرار دعم المملكة المتحدة لليمن في سعيها لتحقيق الأمن والاستقرار وبناء دعائم الدولة المدنية الحديثة سيما في إطار دور بريطانيا الحيوي والفاعل في مجموعة أصدقاء اليمن وكأحد الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية.

إلى ذلك تسلم وزير الخارجية الدكتور أبو بكر عبد الله القربي أمس بصنعاء نسخة من أوراق اعتماد الممثل المقيم الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لدى اليمن صلاح حاج حسن.

وجرى خلال اللقاء بحث جملة من القضايا المتصلة بالتعاون القائم بين اليمن ومنظمة الفاو وسبل تعزيزه وتطويره.

كما تسلم وزير الخارجية دعوة اليمن لحضور الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى المزمع عقده في روما خلال الفترة 24 إلى 28 فبراير 2014م.

وخلال اللقاء أشاد الوزير القربي بالدعم الذي تقدمه منظمة الفاو لليمن في المجال الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي .. مؤكداً أهمية تعزيز الدعم المقدم لليمن لاسيما في ظل المؤشرات المقلقة في مجال الأمن الغذائي.

وأعرب عن الاستعداد لتقديم التسهيلات اللازمة للممثل الجديد وبما يمكنه من أداء مهامه على النحو المطلوب.

من جانبه أكد ممثل منظمة الفاو التزام المنظمة مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم الممكن لليمن ..لافتا إلى أن المنظمة بصدد توقيع اتفاق مع الحكومة اليمنية لمساعدتها في مكافحة الجراد.

وائل زقوت

اليمن: التطلع إلى ما بعد الحوار الوطني

مع اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني بنجاح، أثبت اليمن للمنطقة وللعالم بأسره أن هناك سبيلاً آخر للتعامل مع الصراعات والمظالم. وجاء المؤتمر ليؤكد أن عملية الانتقال السياسي يجب أن تستند إلى الحوار عوضاً عن المواجهة. غير أن التحدي الماثل أمامنا اليوم يكمن في تحويل توصيات المؤتمر إلى نتائج ملموسة يستفيد منها الشعب اليمني.

وبناءً على ذلك يتوجب على الحكومة الحالية، فضلاً عن غيرها في المستقبل، التعامل مع المشاكل الاقتصادية الصعبة للمضي قدماً، ولن تكون تلك المهمة سهلة، إذ أن ذلك يتطلب صياغة العديد من القوانين والنظم، وبناء القدرات على جميع مستويات الحكومة (بما في ذلك المركزية، والمحلية، والحكومات الإقليمية الجديدة)، فضلاً عن تمويلها. وهذا يحتاج إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي.

الشعب اليمني سيكون هو الحكم على مدى نجاح العملية السياسية، وذلك استناداً إلى ما إذا كانت ستسفر عن نتائج ملموسة في ما يتعلق بتحسين الخدمات، والحكم الرشيد، والوظائف، وتحسين البيئة الأمنية. وإذا لم تتحقق تلك النتائج بسرعة، فإن مكاسب الحوار الوطني لن تكون مستدامةً.

كذلك لن تكون الحكومة اليمنية المقبلة مسؤولة عن إدارة شؤون البلاد فحسب، بل سيتوجب عليها أيضاً وضع خطة طموحة لإعادة هيكلة الدولة وفقاً للإطار الفدرالي المتفق عليه في الحوار الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الحكومة إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وهو ما سوف يسمح بالحد من الفقر، وتحقيق النمو، وتعزيز الرخاء المشترك.

هذه تحديات جسيمة لأي حكومة، حتى في أفضل الظروف. ولذلك، تحتاج حكومة اليمن خلال السنوات القليلة المقبلة إلى أن تحظى بنفس القدر من المساندة من قبل المجتمع الدولي، أو بمساندة أكبر من تلك التي حصلت عليها خلال العامين الفائتين.

الخطوة الأولى التي ينبغي القيام بها هي التركيز على بناء مؤسسات جديدة وحديثة على المستويات الوطنية والاتحادية والمحلية. وينبغي تطبيق نموذج جديد للحكم يتجاوز مجرد تطوير البنية التحتية المادية ويستهدف بشكل رئيسي تحسين الخدمات لجميع السكان. وعلى الحكومة أيضاً توفير الموارد التي تنفق حالياً على دعم الديزل. كما ينبغي أن يرافق ذلك تطهير إدارات الخدمة المدنية، والقضاء على العمالة الوهمية والازدواج الوظيفي. ويمكن صرف الأموال التي يتم توفيرها لخدمة المواطنين اليمنيين بصورة أكثر فعالية.

فالموارد المستهلكة حالياً يمكن أن تستخدمها الحكومة لمساعدة الفقراء. فعلى سبيل المثال، يمكن توزيع جزء من الوفورات الناجمة عن رفع الدعم عن الديزل مباشرة إلى من هم في حاجة إليها. ويمكن أن يتم هذا عن طريق زيادة المدفوعات للمستفيدين من الرعاية الاجتماعية الذين يتلقون حالياً 20 دولاراً شهرياً فقط، مبلغ زهيد يجعل خروجهم من حالة الفقر أمراً مستحيلاً. كذلك يمكن استثمار الوفورات في تحسين البنية التحتية والخدمات، والصحة والتعليم.

وبما أن خلق فرص العمل يحتاج إلى القطاع الخاص، يتوجب على الحكومة إذاً أن تولي اهتماماً خاصاً لإصلاح بيئة الأعمال، وإقامة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص. وينبغي عليها أيضاً أن تحد من الإجراءات البيروقراطية وأن تحسن تطبيق القانون، مع بذل جهود متواصلة لإصلاح النظام القضائي.

ولا يمكن تحقيق أي من ذلك دون التزام جاد بمواجهة الفساد. وفي حين أن تشكيل مجلس مكافحة الفساد يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه غير كاف. فعلى الحكومة تفعيل عمل "الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد"، والسماح لها بالتحقيق مع كبار المسؤولين وتمكين الهيئة من إحالة القضايا إلى المحكمة إذا لزم الأمر.

ولتقريب الحكومة من الشعب، يجب تفويض بعض المهام للسلطات المحلية وبسرعة، حتى قبل الموافقة على الدستور الجديد. وتحتاج الحكومة أيضاً إلى الشروع في برنامج لبناء قدرات السلطات المحلية كي تصبح جاهزة للاضطلاع بمهامها الجديدة بفعالية.

إن التحدي الماثل أمامنا جسيمٌ. ومع ذلك، فإن الاستمرار في الحوار من قبل جميع الأطراف المعنية ومواصلة الدعم القوي من قبل المجتمع الدولي سيمكنان اليمن من مواجهة المرحلة المقبلة من هذه العملية الانتقالية السلمية.

• مدير مكتب البنك الدولي في اليمن
نقلاً عن موقع البنك الدولي